



الأمم المتحدة



مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2621
11 October 1985

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية)

<u>الاعضاء :</u>	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	استراليا	السيد هوغ
	بوركينا فاسو	السيد باسولي
	بيرو	السيد الزامورا
	تايلند	السيدة لاهافان
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد لوى لي
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيك
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
	وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الهند	السيد كريشنان

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠اقرار جدول الاعمال

اقر جدول الاعمال

مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطينرسالة مؤرخة في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلالدائم للهند لدى الامم المتحدة (S/17507)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في
الجلستين السابقتين بشأن هذا البند أدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل
مقعد على طاولة المجلس . وأدعو ممثلي إسرائيل وباكستان وتشيكوسلوفاكيا والجزائر
والجمهورية العربية السورية والكويت والمغرب ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة
لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا
على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد نيتانياهو (اسرائيل) والسيد يعقوب خان
(باكستان) والسيد ميزار (تشيكوسلوفاكيا) والسيد جودي (الجزائر) والسيد
الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد العلوي
(المغرب) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة
المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أود أن أعلم أعضاء المجلس
بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان واندونيسيا وبنغلاديش والجمهورية الديمقراطية
الالمانية واليمن الديمقراطية يطلبون فيها دعوتهم للإشتراك في مناقشة البند المدرج

على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة اعتمد ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود إعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد ظريف (أفغانستان) والسيد سوترسنا (اندونيسيا) والسيد وصي الدين (بنغلاديش) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد الافي (اليمن الديمقراطية) المقاعد الخمسة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : كذلك أود أن احيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة ، فيما يلي نصها :

" اتشرف بأن أطلب من مجلس الأمن ، لدى مناقشته للهند المعنون " مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين " أن يوجّه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى سعادة السيد سيد شريف الدين بيرزادة ، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي " .

وقد عمت هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/17560 من وشائق مجلس الأمن .

وما لم أسمع إعتراضا ماعتبر ان مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة الى السيد بيرزادة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود إعتراض فقد تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الاول ممثل المغرب . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد العلوي (المغرب) : سيدي الرئيس ، مرة أخرى يعود مجلس الأمن الى النظر في قضية الشرق الاوسط التي ما فتئت الأمم المتحدة ، بكل هيئاتها ، توليها

إهتماما خاصا نظرا لما يدور هناك منذ أكثر من ثلث قرن من أحداث خطيرة خلقت وضعاً مترديا يتفاقم يوما بعد يوم ، ليتحول تدريجيا الى قرحة مزمنة تهدد السلم والامن الدوليين .

إن البيانات التي استمعنا اليها حتى الآن في هذا المحفل حول هذه القضية والتي أعربت عن مواقف مختلف الحكومات بشأنها فهي دليل لا يرقى اليه الشك عن الأهمية الحاسمة التي يوليها المجتمع الدولي لهذه القضية باعتبارها من أهد المشاكل معوية في الساحة الدولية وبحكم انها تهدد السلم والامن الدوليين تهديدا مباشرا .

ان منظمة الامم المتحدة ، كما سبق لوفد المملكة المغربية أن كرر أكثر من مرة وفي عدة مناسبات ، باعتبارها الإطار الدولي الصحيح لقيام نظام عالمي عادل ومتوازن ، لتتحمل مسؤولية أولية في إيجاد حل للمأاة التي تعرفها منطقة الشرق الاوسط . وإن كل رد فعل حقيقي واقعي للمجتمع الدولي على تملب اسرائيل ومحاولاتها لإجهاض الجهود السلمية الدولية الهادفة الى معالجة هذه القضية يكمن في نظرنا ، بالاساس ، في إتخاذ أقوى الوسائل فعالية لوقف تدهور الوضع في المنطقة وتطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بفرض العقوبات اللازمة على اسرائيل بحكم نموم الميثاق وبحكم الواجبات المترتبة على القوانين والإلتزامات الدولية .

والظاهر اليوم ان أبرز نتيجة لاهتمام الامم المتحدة منذ سنوات بقضية الشرق الاوسط تكمن أساسا في ظهور تفهم دولي مشترك واتفاق عريض على طبيعة المشكلة ذاتها وعناصر التوصل الى حل شامل ودائم بشأنها . واذا كان العالم في هذا الوقت من العام الماضي ، عندما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر في هذه المشكلة كما يفعل اليوم مجلسنا الموقر ، يترنج من هول الغزو الاسرائيلي للبنان وإرتكاب المجازر البشعة على المخيمات الفلسطينية والسكان المدنيين الابرياء ، ظننا في ذلك الحين أن ضمير المجتمع الدولي قد تأثر على نحو يكفي لإدراك الحاجة الملحة لعلاج هذه القضية وتحويل النزاع من المجابهة العسكرية الى المفاوضة السلمية .

واليوم ونحن نتساءل عما حدث فعلا بالنسبة للمشاكل التي هي بالفعل لبّ هذه

الازمة ، وعمّا حدث لغزة والضفة الغربية والجولان والقدس الشريف ، فاننا لا نعلم سوى ان مصادر املك السكان العرب تحت الاحتلال ونفيهم ما زالت مستمرة ، وان عدد المستوطنات العسكرية الاسرائيلية قد تضاعف منذ ذلك الحين ، وان الهدف الإستراتيجي الرئيسي الرامي الى توطين ١٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يبدو وكأنه قد تحقق .

فغرض القوانين والإدارة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان ما زال قائما وعمليات نهب الممتلكات الاثرية والثقافية وتدمير المنازل العربية وحرق المزارع وفرض العقوبات الجماعية على السكان العرب ما زالت متواصلة ، إنتهاكا للقيم الإنسانية والقوانين الدولية ، وخاصة اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ حول حماية الأشخاص المدنيين إبّان الحرب .

كما ان القدس الشريف ، هذه المدينة التي تشكل الرمز الحي لملتقى الديانات السماوية السحاء مازالت تتعرض لابعع عمليات التشويه حيث اصبت مقدماتها ، كباقي المقدمات الموجودة تحت الاحتلال ، مهددة بالتدمير من قبل علماء الاثار المغامريين ، ومن قبل من يدنسون المقدمات ويحرقونها في تحد لمشاعر المسلمين والمسيحيين ، وبالرغم من قرارات مجلس الامن التي اعتبرت الاجراءات الادارية والقانونية التي اتخذتها اسرائيل بخصوص هذه المدينة لاغية وباطلة .

ان حقيقة سياسة اسرائيل في المنطقة ، وتعاملها بازدرء مع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وانكارها العنيد لحقوق الشعب الفلسطيني ، ومحاولتها للحصول على قبول دولي بشأن نقل عاصمتها الى القدس ، ما هي الا انعكاس لسياسة شاملة مستقرة وواضحة الاهداف ، تجاوزت في مقاصدها وشراستها ما عرفناه من ايام الاستعمار المظلمة . والعدوان الاخير على تونس الشقيق ومقر منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي علم المجلس والمجموعة الدولية قاطبة بتفاصيله ومرامي مدبريه ليقيم الحجة القاطعة على اهداف ونوايا هذه السياسة ، ومما هو ادهى وامرّ من ذلك ان قادة اسرائيل لا ينكرون ما ينسب اليهم من ممارسات ارهابية ، كالاحداث الاليمة التي عرفتها تونس ، بل تراهم يجهرون بها ويعترفون بانهم يزاولونها ، مبررين ذلك بضرورة انزال العقوبات الجماعية بالمغرب كما ان هذه التصريحات لا تدع مجالا للشك فيما ترمي اليه مثل هذه السياسة التي تستهدف اقامة وضع لا رجعة فيه يجعل من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه في تقرير المصير امرا مشكوكا فيه . ومهما اختلفت ذرائع اسرائيل التي تبرر بها ارتكابها للاغتيالات والعدوان وشن الغزوات ، فان منطقها واحد ، وهو منطق السياسة التوسعية التي تسعى في النهاية الى اخضاع الشعب الفلسطيني وانشاء ما اسماه بن غوريون "مملكة داوود الثالثة" او "اسرائيل الكبرى" الممتدة من النيل الى الفرات .

ان هذا الواقع المرير ليدل على ادراك عميق للجذور الحقيقية للداء الذي يتفشى في منطقة الشرق الاوسط منذ اربعين سنة ، كما انه يمثل نداء ملحا موجها لجميع اعضاء المجتمع الدولي لضم المغوف وحشد الطاقات ومضاعفة اليقظة ، من اجل ان نستعيد

لهذه المنطقة القانون والعدالة والحرية والتعاون السلمي بين جميع الشعوب التي تقطنها .

لقد أصبح من المسلّم به دوليا اليوم انه لا يمكن اقامة سلم دائم وعادل في المنطقة الا على اساس انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، وعلى اساس الممارسة الفعلية للشعب العربي الفلسطيني ، بقيادة مثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية لحقه غير القابل للتصرف في العودة الى ارضه واقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

فكلنا نعلم ان قضية فلسطين هي لب الصراع الذي يدور في الشرق الاوسط وجوهر المأساة التي اصابته هذه المنطقة - والمجتمع الدولي لم يدخر جهدا في التاكيد على التزاماته ازاء هذه المسألة - فالجمعية العامة ، ومنذ اعتمادها لقرارها التاريخي ٢٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، وهي تؤكد في كل دورة لها عن واقعية وقوة حقوق الشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة وحقه في تقرير المصير وحقه في الاستقلال والسيادة وحقه في التمتع بالاحترام كطرف رئيسي ومستقل في اي معي نحو سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط . كما ان مجلس الامن ، باعتباره اعلى سلطة امنية موكل لها حسب الميثاق الحفاظ على السلم والامن الدوليين لم تفته اي فرصة اتاحت له الا وادان الممارسات الاسرائيلية في المنطقة باعتبارها لاغية وباطلة ، وطالب باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وعودة الاراضي الفلسطينية لشعبها العربي .

ولكن بالرغم من وجود قناعات دولية عريضة وراسخة بشأن هذه المبادئ ، فلا مناص من ان نلاحظ ان ابواب السلم في المنطقة مازالت موصدة بسبب تعنت اسرائيل وتجاهلها للقرارات الدولية وامعانها في نهج سياسة الامر الواقع المرتكزة على القوة والتهجير والاحتلال العسكري .

وكما اشار معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية في الخطاب الذي القاه مؤخرا امام الجمعية العامة ، فان المسؤولية الاولى في هذه القضية تتحملها اولا وقبل كل شيء منظمة الامم المتحدة ، بحكم انها هي التي دأبت في بادئ الامر الى انشاء دولتين في فلسطين . لكن اليوم وبعد مضي اربعين سنة على بداية هذه المأساة ، لا مناص من ان نلاحظ ان الشعب الفلسطيني لم يستعد بعد حقوقه الشرعية ، بما فيها اقامة دولته المستقلة على ارضه فلسطين ، والتي بدونها لا يمكن ايجاد حل ملمى ودائم لمشكلة الشرق الاوسط بأكملها .

وقد تم التاكيد على هذه الحقيقة في أنشطة العديد من المؤتمرات الاقليمية الى غير ذلك من المنظمات غير الحكومية والندوات العالمية ، كالمؤتمر الدولي الاخير المعني بقضية فلسطين الذي تمخض عن القرارات والتوصيات البناءة التي نعرفها باسم "اعلان جنيف" .

والتزاما بالمبادئ التي نؤمن بها، بادرت الدول العربية في اجتماع قمتهما بغام سنة ١٩٨٢ ، الى اقتراح خطة عمل شجاعة سادتها روح الوفاق واعتبرتها المنظومة الدولية خطوة ايجابية في طريق احلال سلم دائم وشامل بالمنطقة . لكن وامام كل هذه المبادرات، سواء منها الدولية او العربية ، دأبت اسرائيل على الامعان في سياستها التوسعية في المنطقة وتكثيف عمليات القمع والطرده ضد مواطنينا العرب وانشاء مستوطنات اسرائيلية جديدة في الاراضي العربية المحتلة .

ومؤخرا ، وامام تصاعد اعمال العنف في المنطقة ، بادر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، بوصفه الرئيس الحالي لمؤتمر القمة العربي ، الى استدعاء دورة استثنائية لهذه القمة بقصد دراسة التطور الخطير الذي يعرفه الوضع في هذه الجهة من العالم . وقد اكدت قمة الدار البيضاء بهذه المناسبة تواصل واستمرار الالتزام العربي الجماعي بروح ومبادئ مقررات فاس التي اكدت على ضرورة انسحاب اسرائيل من

جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشريف ، كشرط مسبق لإحلال اى سلم في المنطقة .

كما اعتبر المؤتمر ان عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة يساعد على تحقيق السلام في المنطقة العربية ، بحضور ومشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبقية الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، وبحضور ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، مع الاطراف المعنية الاخرى .

والتزاما بالمبادئ التي تؤمن بها الامة العربية ، واستلهاما من حضارتها وتقاليدها العريقة ، استنكر المؤتمر بشدة من جهة اخرى الارهاب بجميع اشكاله ومصادره ، وفي مقدمته الارهاب الاسرائيلي داخل الاراضي المحتلة وخارجها ، داعيا في نفس الوقت الى التمسك بمبادئ العدل والحق لتحقيق الاهداف والدفاع عن المصالح الوطنية ، خاصة حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني البطل .

ان المغرب ، ومجلسنا الموقر مجتمع اليوم لدراسة هذه القضية ، ليريد ان يؤكد على قناعته بان الوضع الخطير الذي تعرفه هذه المنطقة الحساسة منذ عدة عقود انما هو ناجم اصلا عن المشكل الفلسطيني وبان واقع الشعب الفلسطيني يكون عنصره الاساسي . كما يريد ان يؤكد من جديد على ادانته للممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة وعن تأييده التام ودعمه الشامل لحقوق الشعوب العربية تحت الاحتلال ، وخاصة كفاح الشعب الفلسطيني تحت قيادة مثله الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في ان يمارس حقه فير القابل للتصرف في العودة الى وطنه وانشاء دولته المستقلة في ارض وطنه فلسطين .

كما لا يفوت وفد المملكة المغربية في هذه المناسبة ، ان يؤكد تضامن شعب المغرب مع شعب لبنان ويعبر عن حزنه البليغ لما يعاني منه ابناء هذا البلد العريق من احداث دموية تذهب يوميا بأرواح عديدة من المواطنين الابرياء . اننا نؤكد في هذا النطاق دعمنا التام لوحدة واستقرار لبنان ، ارضا وشعبا ، كما نعلن استعدادنا لمواصلة الجهود داخل جميع المحافل الدولية الى ان يسترجع استقراره وأمنه ، وأن يعود ، كما كان من قبل ، رمزا للتعایش بين مختلف الطوائف المعنية .

اننا ندعو هذا المجلس الموقر ، وجميع اجهزة منظمة الامم المتحدة الاخرى ، وكل البلدان المحبة للسلم والعدالة الاعضاء فيها ، كي تبذل جهودا متضافرة لتحقيق سلم عادل ومنصف في منطقة الشرق الاوسط وتقديم دعم مخلص للشعوب العربية في المنطقة . وفي هذا الاطار فاننا نعتقد ان اعضاء هذا المجلس قد اصبحوا مطالبين اكثر من اى وقت مضى باتخاذ الاجراءات الكفيلة لاستدعاء المؤتمر الدولي للسلام كسبيل واقعي لتحقيق السلم والعدل المنشودين في تلك المنطقة .

وفي هذا السياق نود ان نعرب عن ارتياحنا للجهود الشخصية التي يبذلها الامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، بالنسبة لهذه القضية ، كما نقدم احمر تشكراتنا الى جميع اجهزة الامم المتحدة وهيئاتها ، وخاصة لشعبة حقوق الفلسطينيين وللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، برئاسة سعادة السفير ماسامبا سارى لما تبذله من جهود ايجابية في هذا المضمار .

السيد لي لويي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : مما له اهمية خاصة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ان يقوم مجلس الامن مرة اخرى بمعد جلسات لاستعراض الحالة في الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين . ان موقف الصين بالنسبة لهذه المشكلة واضح وثابت . وأود ان انتهز هذه الفرصة لأكبر آراءنا حول بعض الجوانب الاساسية المتعلقة بمشكلة الشرق الاوسط .

اولا ، ما برحت اسرائيل منذ ان اعلنت نفسها دولة في عام ١٩٤٨ تنتهج سياسة خارجية عدوانية وتوسعية في محاولة منها لإقامة اسرائيل الكبرى . وهذا هو السبب المتاصل للحالة المتفاقمة التي لم يعثر فيها حتى الان على حل لمشكلة الشرق الاوسط .

ان سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية هي بالذات السبب في المصائب التي حلت بالشعب الفلسطيني ، واطالة احتلال رقعة واسعة من الاراضي العربية ، والانتهاكات الخطيرة لسيادة لبنان ولامته الاقليمية . ومرة اخرى فان سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية هي التي تشكل تهديدا خطيرا على السلم والامن في الشرق الاوسط وتزعزعهما بصورة خطيرة ، مما يؤدي الى اطالة معاناة الحرب والاضطراب في المنطقة . ويبين التاريخ والواقع الحالي في الشرق الاوسط بوضوح انه مادامت اسرائيل ترفض التخلي عن سياستها العدوانية والتوسعية ، ومادامت تواصل عدوانها وتوسعها واحتلالها للاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى بالاعتماد على دعم دولة كبرى معينة وتواطؤها معها ، لن تكون هناك فرصة لاحراز تسوية عادلة لمشكلة الشرق الاوسط ، ولن يكف الشعب الفلسطيني وشعوب البلدان العربية الاخرى عن كفاحهم العادل من اجل استرجاع الاراضي المحتلة واستعادة حقوقهم الوطنية. وفيما يتعلق بهذه المسألة فان جميع الذين يواجهون الواقع لابد وأن يميزوا بين المواب والخطأ ، وبين المعتدى وضحايا العدوان ، او ان يقرروا من هو الذي ينبغي ادانته ومن هو الذي ينبغي ان يحظى بالتعاطف والتأييد . ومن المؤسف اننا في هذا المجلس نفشل غالبا في التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة . ومرة تلو الاخرى يحول منطق "القوة فوق الحق" بيننا وبين احقاق العدل وكبح العدوان .

ثانيا ، ان مشكلة الشرق الاوسط لها جوانب متعددة ، ولكن لبها هو القضية الفلسطينية . وتعد معاناة الشعب الفلسطيني من بين اكثر ما يدعو الى الاسف في تاريخ البشرية المعاصر . وقد عصفت سياسة التوسع والعدوان الاسرائيلية بالوطن الذي قطنه الشعب الفلسطيني لاجيال عديدة ، ووطأت بشكل صارخ على حقوقه الوطنية . وان الطبيعة الجغرافية والتكوين السكاني للأراضي المحتلة يجرى تغييرهما دون هوادة ، ويجبر الملايين من اللاجئين على التشرد . ومع ذلك ، فان السلطات الاسرائيلية ليست راضية بذلك . انها مصممة لا على اعادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ودعامته ، فحسب ، بل مصممة ايضا على افناء الشعب الفلسطيني ذاته والقضاء على

حقوقه قضاء مبرما . الا ان تاريخ السنوات الاربعين الماضية قد اثبتت ان ارادة الشعب الفلسطيني وتميمه على استعادة حقوقه الوطنية لا يتزعزعان . وعبر السنوات فان الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وبوقفة واحدة ضد العدو المشترك وبشبات في كفاحه ، كتب صفحة مشرقة في تاريخ حركات التحرير الوطنية . وعلى الرغم من ان كفاحه سيكون كفاحا طويلا وشاقا ، وان الطريق امامه طريق معب ، يمكن القول دون تردد ان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني لا يمكن لاحد ان يطمسها . وحتى يتسنى التوصل الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية ، لن يكون هناك حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ، ومن شأن الاعتراف المبكر بهذه الحقيقة من جانب الاطراف المعنية ان ييسر الوصول الى حل مبكر لمشكلة الشرق الاوسط .

ثالثا ، ان السبيل الصحيح المؤدى الى حل مشكلة الشرق الاوسط هو التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة . وينبغي لهذه التسوية ان تتضمن العناصر الاساسية التالية : يجب على اسرائيل ان تسحب دون شرط جميع قواتها من الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس العربية ، ويجب ان يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية ، بما في ذلك حقه في العودة الى دياره وحقه في تقرير المصير الوطني واقامة دولته ، وينبغي لجميع بلدان المنطقة ان تتمتع بالحق المعترف به عالميا في الاستقلال والوجود . ويحق لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تشارك في التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط على قدم المساواة . واننا نعتقد ان هذا الموقف تشاطره جميع البلدان والشعوب التي تؤيد العدالة .

وبغية تحقيق المقترحات السابقة ، عرضت سلسلة من الاقتراحات والمعادلات من جانب الاطراف المعنية المختلفة عبرت عن اهتمام المجتمع الدولي ككل بمشكلة الشرق الاوسط . ويتمثل موقف الوفد الصيني في اننا نؤيد جميع المقترحات والجهود المؤدية الى التسوية الشاملة والعادلة لمشكلة الشرق الاوسط وتحقيق السلم في المنطقة .

اننا نقدر تقديرا عاليا الجهود الحثيثة التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية الاخرى من اجل تسوية مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك

قضية فلسطين . ونحن نحترم قراراتها المتخذة عن طريق المفاوضات والتمشية مع المصالح الوطنية العربية . واننا نؤيد جميع المقترحات المعقولة الرامية الى تحقيق الاهداف الوطنية عن طريق المفاوضات السياسية وسبل اخرى .

وبما ان الامم المتحدة تفضل بمسؤولية لا مفر منها لتسوية مشكلة الشرق الاوسط ، فينبغي لها ان تقوم بدور هام فيها . ولذلك فاننا نؤيد عقد مؤتمر سلام دولي معني بمشكلة الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الامم المتحدة .

هنا نود أن نوضح بقوة أن الأعمال التي تتخذها السلطات الاسرائيلية تتنافى تماما مع الاتجاه التاريخي للجهود الدولية الرامية الى التوصل الى تسوية عادلة لقضية الشرق الاوسط . واذ نستعرض الاحداث القليلة التي وقعت مؤخرا ، نجد أنه منذ بداية هذا العام ، عززت السلطات الاسرائيلية قانون الاعتقال الاداري في الاراضي المحتلة ، وواصلت اقامة المستوطنات الاسرائيلية ، وذهبت الى حد القيام بفجارات جوية على عاصمة تونس . وهناك من الاسباب الوجيهة لدى الناس ما يجعلهم ينتهون من كل هذا الى أن السلطات الاسرائيلية لا تؤمن على الاطلاق بالتسوية العادلة لقضية الشرق الاوسط ، وعلاوة على ذلك ، تقوم عمدا بإعاقة وتخريب هذه التسوية . لقد سلكت السلطات الاسرائيلية سبيلا يتنافى بشكل مباشر مع تحقيق السلم في الشرق الاوسط ، وهذا ليس من شأنه إلا أن يجعلها في موقف أكثر عزلة في المجتمع الدولي .

لقد اهتمت الصين دائما بقضية الشرق الاوسط ، ولا سيما القضية الفلسطينية ، وبذلت جهودا حقيقية لتعزيز تسوية هذه المسألة . وأود أن أكرر هنا أن الصين صوف تؤيد تماما - كما أيدت من قبل - البلدان العربية والشعب الفلسطيني في كفاحهم العادل الى أن يتسنى التحقيق الكامل للأهداف الوطنية السامية المتمثلة في استعادة الاراضي العربية والحقوق الوطنية .

ونأمل في أن يتسنى لمجلس الامن - عن طريق النظر حاليا في هذه المسألة إدراك إلحاحية تسوية هذه القضية واتخاذ تدابير فعالة للتوصل الى تسوية عادلة للمسألة حتى يمكنه أن يؤدي واجباته الخاصة بصيانة السلم والامن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو السيد

صاحبزاده يعقوب خان وزير خارجية باكستان . انني أرحب به وأدعوه الى أن يشغل مقعدها على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد يعقوب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يشرفني أن أتكلم للمرة الثانية أمام مجلس الامن أثناء فترة رئاستكم . وأود أن أعرب عن تقديري للطريقة الناجحة البارزة التي تديرون بها أعمال المجلس في

هذا الشهر الحافل بالاحداث . ان ما تتحلون به من خبرة واسعة في العلاقات الدولية ، ومن مهارة وحكمة تمثل رصيدا قيما للمجلس .

في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الاربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، يتمين على مجلس الأمن ، الذي خوله الميثاق المسؤولية الاولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، أن يتصدى لدراسة قضية الشرق الاوسط الحيوية - وهي نزاع استحوذ على اهتمام منظمنا منذ نشأتها .

ان العنف وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط يمدان نتيجة مباشرة لإنكار الحقوق الوطنية على الشعب الفلسطيني ، الذي اضطر الى العيش تحت الاحتلال الاسرائيلي في وطنه ، أو في المنفى في أراضٍ أجنبية . والى أن يتم رفع الضيم الذي وقع على الشعب الفلسطيني ، فان الخطر الذي يهدد السلم في الشرق الاوسط سيظل قائما . وبالفعل ، فقد شهدت السنوات الاخيرة تصاعدا في العنف أذكاه العدوان والتوسع الاسرائيليان والسياسة الاسرائيلية التعسفية واضهاد الشعب الفلسطيني .

ان اسرائيل تعتبر مطلب الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني تهديدا لاطماعها التوسعية التي تبدو واضحة في سياسة الضم التي تمارسها في الاراضي المحتلة، وفي غزوها للبنان في عام ١٩٨٢، وفي هجماتها التي ليس لها ما يبررها ضد سيادة دول عربية ووحدة وسلامة أراضيها .

ان اسرائيل - في إنكار صافر لقرارات مجلس الأمن - تواصل إقامة المستوطنات في الاراضي المفتصة من أصحابها العرب والفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وتوضع مخططات اسرائيل لتغيير الطابع العربي والفلسطيني للضفة الغربية وغزة مدى تجاهلها لحرمة الأماكن الإسلامية المقدسة في الاراضي المقدسة . وهناك محاولات تجرى لتحويل الطابع التاريخي للقدس ، الذي تمت المحافظة عليه بحرص وعناية في ظل السيادة العربية طوال قرون باعتباره تراثا مشتركا ورمزا حيا لالتقاء عقائد التوحيد الثلاث .

ان احترام مقررات مجلس الامن ذات الصلة بشأن قضية الشرق الاوسط - شرط لا غنى عنه من أجل التسوية الشاملة في الشرق الاوسط . وهذه المقررات وكذلك المبادرات الدولية الاخرى من أجل السلم ، بما في ذلك المبادرة العربية الصادرة عن مؤتمر فاس في عام ١٩٨٢ ، والمقترحات التي طرحها بعد ذلك الرئيس ريفان ، والاقتراح الذي طرحته الأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط ، وآخر المبادرات التي تقدم بها صاحب الجلالة الملك حسين ، رفضتها كلها اسرائيل بقوة وردت عليها بأعمال عدوانية لا مبرر لها .

ان مسلك اسرائيل يثبت بجلاء رفضها للسلم العادل والدائم القائم على مبدئي عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ونتيجة لذلك يعاني الشرق الاوسط من الاضطرابات ومن دوامة العنف التي نجمت عن غزو اسرائيل للبنان وأعمالها الوحشية الانتقامية ضد السكان الواقعيين تحت احتلالها الذين اضطروا الى حمل السلاح دفاعا عن حقهم المقدس في الحرية والتحرر .

ان مقاومة الشعب اللبناني هي التي انتصرت في آخر الامر وصنت الفئزو الاسرائيلي الذي تم بكل ما تملك اسرائيل من قوة عسكرية . إلا أنه يبدو أن اسرائيل لم تستفد من درس لبنان . ان انتهاكها الاخير لسيادة تونس ووحدة وسلامة أراضيها ، الذي لقي إدانة عالمية باعتباره عملا اجراميا غاشما ، يوضح غطرمة القوة لدى اسرائيل ولجوءها الى استخدام القوة التعسفية ، ومواصلة رفضها لقبول مقتضيات السلم العادل والدائم في المنطقة .

ان المسؤولية عن عناد اسرائيل ينبغي أن يتقاسمها حلفاؤها الاقوياء ، الذين يشجع اهتمامهم البالغ بأمن اسرائيل على أن تقوم هذه الاخيرة بتحدى مقررات مجلس الامن ، وتصر على سياستها التوسعية والعدوانية . ومن المؤكد أن تصرفات اسرائيل وإصرارها على أن تدعي لنفسها الحق في ضرب أي بلد في أي وقت دفاعا عن مصالحها التي

تفهمها بشكل متعسف ، ليس دافعها الإحساس بضعف الأمن ولكنها ، بدلا من ذلك توضح مسدى
التهديد الذى تفرضه اسرائيل على أمن جميع الامم في المنطقة .
ان عدم الاستقرار والاضطرابات وداثرة العنف والعنف المضاد لن تفيد أحدا .
وسوف تجدي اسرائيل شمار المرارة التي ألقت بذورها ما لم تهجر طريق العدوان وتستجيب
على نحو بقاء للمبادرات العربية من أجل السلم .

ان الموضوع الاساسي في صراع الشرق الاوسط هو جلاء اسرائيل عن جميع الاراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في دولة ذات سيادة خاصة به في فلسطين . وتعتمد احتمالات السلم على التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الاهداف .

ويمكن لمجلس الامن أن يبدأ برفع الظلم الذي ارتكب في حق الشعب الفلسطيني لأكثر من نصف قرن ، بتأييد مبادرات السلم العربية وتعزيز اقتراح الامم المتحدة بمقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط . وينبغي على مجلس الامن أيضا أن يؤكد من جديد قراراته السابقة ويطالب اسرائيل بالامتثال لها بغية تصحيح الحالة غير المحتملة التي خلقتها اسرائيل بتحديثها لقرارات ومبادئ الامم المتحدة . وان عدم كبح جماح اسرائيل وعدم اجبارها على قبول شروط السلم العادل والدائم لن يؤدي إلا الى تصاعد الصراع في الشرق الاوسط وما يواكبه من عنف قد يؤدي الى انفجار أكثر اتساعا لا يمكن التنبؤ بمواقبه على السلم الدولي .

ان فاعلية ومصادقية منظومة الامم المتحدة ، تعتمد على قدرة مجلس الامن على صيانة السلم والامن الدوليين . وتتعرض هذه القدرة للاختبار اليوم بصراع الشرق الاوسط الممروض على الامم المتحدة منذ انشائها .

قبل أن أختتم كلمتي ، أغتنم هذه الفرصة لأجدد التزامنا بالتضامن الكامل مع الدول العربية في جهودها لتوفير ظروف السلم والاستقرار في منطقتها ومع الشعب الفلسطيني وممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في كفاحه من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة كشعب حر ذي سيادة في وطنه .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية باكستان على

بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اذا كانت هناك

مشكلة لم يتوقف مجلس الأمن عن الاعراب عن قلقه العميق بمصدها، واذا كانت هناك منطقة في العالم وجه اهتمامه اليها بصورة دائمة ، فانها الشرق الاوسط والصراع الذي يبدور رحاه منذ ما يقرب من أربعة عقود . ولذلك ، فان نظرة شاملة للشرق الاوسط تعتبر لازمة اليوم بسبب الظروف والطابع العاجل الذي تفرضه حالة دولية تنطوي على أخطار جسيمة .

ولا تزال دائرة الازمة تزداد اتساعا . نتيجة للعنف الاسرائيلي ، ذى القوة المركزية الطاردة الاساسية . ولهذا ، أصبحت منطقة غرب البحر الابيض المتوسط عن طريق التصاعد الافقي المخطط ، ومنذ العدوان على تونس ، المحور الجديد لتهديد دائم . ومن ثم ، فإن البحر الابيض المتوسط بأكمله -الذي كان في الماضي مركز تجارة العالم وتبادل الحضارات والذي هو الآن موضوع لمشروع منطقة سلم - أصبح مهددا بنشوب الحرب .

والآن إذ نجد هذا التهديد على أبواب أوروبا نفسها ، من المستحيل أن نستمر في تجاهل ضعف مفهوم الأمن الذي يركز أساسا على أوروبا والذي لم يتمكن من الإسهام في تسوية ما تسمى بالازمات السطحية ولا أن ينقذ نفسه اليوم - وغدا أكثر من اليوم - من الأثار التي لا يمكن التنبؤ بها الناجمة عن صراع لا يمكن التحكم فيه .

انما نتناول هنا بؤرة توتر نشيطة في منطقة تقوم فيها العلاقات على القوة ، بدلا من القانون . وهذا يعني أن عدم وجود حرب لا يمكن أن يفسر على أنه سلم ، ولا يمكن أن يغترب أن سلم الاقوى يدعم حقوق الاضعف .

وفي الوقت الذي تدعى فيه الأمم المتحدة للتأكيد على وجود السلم العالمي الذي يحافظ عليه عالميا ، ينبغي أن نستدعي الانتباه الى مجل مشكوك فيه في ضوء صراعات اقليمية مستمرة . إنه لوهم خطير أن نعتقد أن صراعا مثل صراع الشرق الاوسط

يمكن حصره في اطار حدود مقبولة للسلم العالمي حيث يهدد كل عدوان اسرائيلي جديد بدفعة جديدة نحو تدويل ذلك الصراع .

ان الامر الواقع الذي تغرضه اسرائيل لا يمكن أن ينسبنا الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . ولا يمكن لابتلاءات المنفى ولا لابتلاءات الزمن أن تقضي على حق وطني يشكل التصميم على فرضه ، بكل ما له من آثار شرعية ، قوة المقاومة الفلسطينية . وان هذه المقاومة التي تسعى الصهيونية بانتظام لهدمها ، لا تزال مستمرة الى اليوم من خلال الكفاح البطولي داخل الاراضي المحتلة ذاتها تعبيراً عن ارادة الشعب الفلسطيني التي لا تلتين لاستعادة حقوقه الوطنية ، التي يمثل إنكارها جوهر الصراع في الشرق الاوسط . وقد تابعت الجمعية العامة دائما ذلك النضال .

وإن الجمعية العامة إذ تعمل من أجل اعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة ، بما فيها حقه في اقامة دولته ، فقد قررت منذ ١١ سنة أن تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . واعترفت بذلك بوضعها كشرريك لا غنى عنه في أية جهود لتسوية قضية الشرق الاوسط والجمعية العامة إنسجاماً مع هذا العمل ، اعتمدت بعد ذلك قراراً يدعو الى عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط ، تدعى اليه كل أطراف الصراع لتشارك على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وعلاوة على ذلك ، استبعدت أية محاولة للتوصل الى تسوية دون مشاركة كاملة من جانب الشعب الفلسطيني عن طريق ممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

وهكذا ، علّقت الجمعية العامة الامل ، بتحديد لها لاطار مناسب وتحديد لها للمشاركين ، على أن تبدأ توافق آراء مؤيدا للنهج الوحيد الذي يمكن أن يكفل ملماً دائماً في الشرق الاوسط . بل إن كل البلدان العربية أيدت تلك المبادرة ، التي اتخذت قبل اعتماد خطة فاس مباشرة . ومع ذلك ، في التحليل النهائي أنها ليست عملية نضج طبيعية بطيئة هي التي أرجأت عقد المؤتمر ، ولكنه العناد المتشدد للقادة الصهاينة وإصرارهم على القضاء على كل مبادرة مبشرة وتصميمهم على القضاء على كل جهود السلم .

وينبغي ايضا القول بأن ذلك التمتع قد تعزز بدرجة كبيرة بسبب انتشار مفهوم الامن العالمي الذي كثيرا ما يتجاهل حقيقة ان الصراع لا يزال دائرا . وهكذا يصبح من الممكن ألا يعترف بوجود المقاومة الفلسطينية الا عندما يناسب ذلك هو اهم بأن يعتبروها المسؤولة بصورة دائمة عن اعمال اليأس المنفصلة . ولا يمكننا بأي منطق كان ان نرفض النظر في رفع الاجحاف ولا يمكننا في نفس الوقت الا ان نعرب عن دهشتنا ازاء النتائج المقلقة المترتبة على استمراره لذلك فاننا نرى ان دائرة العنف المتناقضة ظاهريا ترجع دائما على الضحية ، في حين ان المعتدى كثيرا ما يكافأ على تحديه السافر للشرعية الدولية .

أقر وزراء خارجية البلدان الاعضاء في مجلس الامن في الاجتماع الذي عقد هنا في ٢٦ ايلول/سبتمبر :

" بأن الامال الكبيرة التي علقها المجتمع الدولي على المنظمة لم تتحقق بكاملها ، وتعهدوا بالوفاء بمسؤوليتهم الفردية والجماعية عن منع وازالة التهديدات للسلم بشفان وعزيمة مجددين " (S/PV.2608 ، ص ١٢٧)

ولكن اليوم وللمرة الاولى منذ سنوات عديدة ، يقوم مجلس الامن مرة اخرى باستعراض عام للصراع في الشرق الاوسط وامكانيات تسويته . وهكذا فان عمل المجلس يتزامن مع حدث هام ، الا وهو الذكرى الاربعون لانشاء الامم المتحدة ، ومع توفر الارادة في المجلس على تجديد التزامه بالعمل من اجل السلم والامن الدوليين ، ومع التهديد الذي تشكله ازمة الشرق الاوسط للسلم العالمي .

وهكذا فان عمل المجلس هذا ، فضلا عن انه يعزز من سلطته ، سيكون مبعث فخر له لو انه دلل على قدرته على معالجة مأساة شعب وادرك خطر التهديد وملك في نهاية المطاف الطريق الوحيد الممكن ، الا وهو تعزيز ايجاد حل دائم وعادل للنزاع في الشرق الاوسط بكافة ابعاده ، وذلك في اطار مؤتمر دولي يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه ويرمي من جديد دعائم السلم والامن المضمونين دوليا لشعوب الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

يوغوسلافيا الذي ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتوافق

افتتاح الدورة الاربعين للجمعية العامة مع توقعات كبيرة وهي انه سيتم اضاء قـوة دفع متجددة على الحوار والمفاوضات .

لقد لاحظ وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في المؤتمر الوزاري الاخير الذي عقد في لواندا ، ان الازمة العالمية التي تمس كل جوانب العلاقات الدولية يمكن ان تحل على افضل وجه عن طريق الحوار ، وخاصة عن طريق المفاوضات المتعددة الاطراف داخل الامم المتحدة . وينطبق هذا الموقف كلية على حل ازمة الشرق الاوسط .

ان سياسة العدوان والتوسع التي تنتهجها اسرائيل قد حولت الشرق الاوسط الى اخطر منطقة ازمات في العالم . فالشعب الفلسطيني ما يرح يعاني منذ عقود ويتعرض لأكثر اعمال الاستعمار وحشية بل يتعرض للغناء .

وشمة سمة بارزة للحالة في الشرق الاوسط تتمثل في الزيادة المطردة للتوتر في منطقة البحر الابيض المتوسط بشكل عام - وكل ذلك في الوقت الذي يظل فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية والاستقلال وانشاء دولته الخاصة به في صميم ازمة الشرق الاوسط .

ولا تزال اسرائيل تحتل قطاع غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية وهي تواصل تكثيف تدابير الضم غير القانونية التي تتخذها متحدية بذلك مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن .

ان القمع وانتهاك الحقوق الاساسية للسكان في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة وسياسة اعادة الاستيطان ، التي يتعرض لها الفلسطينيون وغيرهم من السكان العرب ، والتوسع المستمر في المستوطنات الاسرائيلية غير القانونية كلها قد اصبحت ممارسة معتادة للسلطة القائمة بالاحتلال .

لقد امت تلك التطورات بوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الى ان يقرروا، في مؤتمرهم الاخير الذي عقدوه في لواندا ، طلب عقد هذه السلسلة من اجتماعات مجلس الامن . وبلدان عدم الانحياز ما فتئت تؤيد الرأي القائل بان السلم لا يمكن ان يقوم في اى مكان من العالم على الاحتلال او الضم او السيطرة .

لا يمكن الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لارادته السيادية . وبمسورة مباشرة لا يجوز تجاهل مطالب الامم المتحدة بانسحاب اسرائيل العاجل ودون قيد او شرط من الاراضي المحتلة . ان اجراء الحوار على قدم المساواة بين جميع الاطراف المعنية مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، من اجل ايجاد حل عادل وشامل ودائم للمشكلة امر لا غنى عنه . ذلك ان الحل السلمي هو الحل الوحيد الذى يمكن ان يكتب له البقاء .

ان بلدان حركة عدم الانحياز ، منذ اجتماع القمة الاول الذى عقدته في بلغراد قبل ٢٤ عاما ، ما برحت تشدد على سرعة واهمية تسوية أزمة الشرق الاوسط عن طريق المفاوضات ، على اساس قرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة . واكد وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز مرة اخرى في اجتماعهم الذى عقدوه في لواندا ان عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة يشكل افضل اطار للحل العادل والدائم . ومما يجدر ذكره انه قد تم رسم الاطار لهذا الحل السياسي في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذى عقد في عام ١٩٨٢ وتم تأييده بقوة في القرارات المتخذة في دورتين متتاليتين للجمعية العامة .

ان اللجنة المؤلفة من ثمانية بلدان من حركة عدم الانحياز والمعنية بفلسطين ، ويوغوسلافيا عضو فيها ، ما فتئت تعمل صوب ذات الهدف . وقد ايدت عقد المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة وباشتراك الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، بما فيها ، منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاعضاء في مجلس الامن .

ونحن نعتقد ان الحالة في الشرق الاوسط تقتضي ان تقوم الامم المتحدة ومجلس
الامن بوجه خاص ، بعمل فوري وان تعمل على عقد هذا المؤتمر وينبغي تقديم كل التشجيع
والتأييد الى الامين العام لمواصلة مشاوراته ومساعدته من اجل عقد المؤتمر .
اننا في يوغوسلافيا لعلنا قناعة بأن تقرير المصير والسيادة والاستقلال والسلامة
الاقليمية والمساواة وعدم التدخل وانسحاب القوات الاجنبية من الاراضي المحتلة
والاحترام الكامل لحقوق الشعوب في اختيار طريق تنميتها هي الاسس الوحيدة التي يمكن
ان يتركز عليها السلم والحلول السلمية . وتلك المبادئ نفسها تشكل اساس سياستنا
الخارجية فيما يتعلق بالحالة في الشرق الاوسط وفيما يتعلق بالمسائل الاخرى فسي
العلاقات الدولية .

ومن الواجب أن نذكر بأن حق الوجود لا يمكن ضمانه عن طريق نفس القوة التي تنكر هذا الحق على الآخرين ، ولا يمكن القبول بسياسة القوة وإملاء الإرادة من الخارج في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر في العالم .

نحن في يوغوسلافيا غير المنحازة نرى على الدوام أن حل أزمة الشرق الأوسط لا بد أن يكون حلاً شاملاً يقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، وأن يقوم على أساس ممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والهوية الوطنية والسيادة وإقامة دولته الخاصة به ، وعلى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات ، في جميع الجهود والمفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للقضية في إطار الأمم المتحدة ، ولابد أن يضمن هذا الحل الوجود السلمي الآمن لجميع بلدان وشعوب الشرق الأوسط وتنميتها الاجتماعية المستقلة داخل حدود معترف بها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو نائب

وزير خارجية اندونيسيا السيد نانا س. سوتريينا ، وأرحب به وأدعوه إلى شغل مكانه على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد سوتريينا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

أتيت لوفدي الفرصة من قبل لكي يتقدم لكم بالتهاني عندما اشترك وزير خارجية بلدي في الأسبوع الماضي في مداورات المجلس بشأن الشكوى المقدمة من تونس . فالنتيجة الناجحة لمداورات المجلس قد برهنت تماما على صحة ثقتنا في قيادتكم الرشيدة .

لقد أصبحت مشكلة الشرق الأوسط ، التي تشكل قضية فلسطين لها . رمزا للمخاطرة والعجز على حد سواء . أما الجانب الأول وهو المخاطرة فيبين أن ما تنطوي عليه هذه المشكلة هو الكفاح من أجل العدالة ومن ثم الحاجة إلى حلها سلميا وبطريقة شاملة . وأما الجانب الآخر فيجسد عجز المجتمع الدولي الواضح ، نظرا لتشدد حفنة من

البلدان التي دفعها معها الدائب لتحقيق مصالحها الاستراتيجية الى تجاهل كل الآليات الموجودة في منظمتنا لحل المشاكل .

ولقد قامت بلدان عدم الانحياز ، في الوقت الذي واصلت فيه تقديم الدعم والتضامن الى البلدان العربية ، ضحية العدوان الاسرائيلي ، والى الكفاح العادل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ممثله الشرعي الوحيد ، قامت مرارا باتخاذ زمام المبادرة في البحث عن حل سلمي للمشكلة . وعليه ، وعملا بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في لواندا في الشهر الماضي طلب الى هذا المجلس مرة أخرى النظر في الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين . وكان الدافع وراء هذا المقرر هو العقوبات التي لا يبدو حل لها والتي ما برحت تقف في طريق العقد المبكر للمؤتمر الدولي للسلم المعني بالشرق الأوسط ، حسبما طالب به المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين وأيدته الجمعية العامة في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين . وفي هذا الصدد كررت بلدان عدم الانحياز التأكيد بأنه من مسؤولية هذا المجلس أن ييسر عقد ذلك المؤتمر وأن يوفر الترتيبات المؤسسية المناسبة كيما يتسنى كفالة تنفيذ الاتفاقات التي ستبرم في مؤتمر السلم .

منذ سنة مضت دفعت الحالة التي سادت في الشرق الأوسط الامين العام الى رفع تقرير الى الجمعية العامة مفاده :

" ان الشروط اللازمة لعقد المؤتمر المقترح ، بحيث تتاح له أية فرصة

للنجاح ، ليست متوفرة في الوقت الحاضر . "

ومن المؤسف أن تلك الحالة لم تتغير بل ازدادت سوءا .

والواقع أن أحداث العام الماضي مازالت تؤكد هذه الحقيقة المؤلمة . والحقيقة التي لا سبيل الى انكارها هي أن المسؤولية عن الجمود تقع تماما على اسرائيل ، لأن سياساتها وأعمالها هي على الدوام السبب الجذري في تردي التوتر والصراع في المنطقة . ولا حاجة لوفدي أن يتناول القائمة التي لا تحصى لانتهاكات

اسرائيل لميثاق الامم المتحدة وقواعد السلوك المتحضر ، لانها مسجلة تماما في عشرات من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة ، وكذلك في تقارير مختلف لجان الامم المتحدة .

والواقع ان منظمنا ما برحت تنظر دوما في هذه المسألة منذ نشأتها تقريبا . ومن ثم يكفي لوفاي ان يؤكد ان عدوان اسرائيل المستمر ضد جيرانها ، وزيادة قمعها للعرب الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، فضلا عن محاولاتها الدائبة لتقويض منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا وماديا على أمل القضاء على الشعور الوطني الفلسطيني وطمس الهوية الفلسطينية ، هي التي أبقت نيران البغضاء المستعرة لوقت طويل في تلك المنطقة التي مزقتها النزاع . ومما لا شك فيه ان السياسات والممارسات الاسرائيلية مازالت موجهة نحو تحقيق ضم الاراضي المحتلة في نهاية المطاف كما فعلت من قبل بمرتفعات الجولان والقدس ومن ثم تنكر دوما على الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة . وينبغي ان يتيقن الجميع هنا ان اسرائيل التي تأخذ بهذا المخطط المشؤوم مصممة على بذل قصاراها لتقويض أى احتمالات لعقد مؤتمر السلم المشار اليه .

وبالمثل أدانت اندونيسيا على الدوام الاعمال الارهابية الموجهة ضد المدنيين الابرياء ، والتي أصبحت تشكل خطرا جسيما يتهدد حياة وممتلكات مواطني كل الامم ولن تؤدي الا الى اعاقه البحث عن حلول عادلة شاملة لمشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك القضية الاساسية قضية كفالة اعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ونظرا لاستمرار تردي الحالة في الشرق الاوسط أيدت حكومتي تماما التوصية القائلة باللجوء الى مجلس الامن حتى وان كنا ندرك ان المجلس أثبت حتى الآن انه غير فعال في معالجة الصراع في الشرق الاوسط . وهذا يرجع الى ان بعض أعضائه يبدو أنهم غير قادرين على مواجهة لب المشكلة أو عازفين عن ذلك .

واذا كانت الدول الرئيسية في المجلس تود أن تتناول القضية الاساسية على نحو فعال فلا مفر من المواجهة المباشرة للمطلب الضروري لحل المشكلة وهو مطلب يتملّق بالعدل : العدل في كفالة الحقوق غير القابلة للتمرد للشعب الفلسطيني ، والعدل في تأمين انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، والعدل في حماية وكفالة الحاجة الاساسية لدول المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود مأمونة دون أي عدوان أو احتلال أجنبي ، والعدل في كفالة حق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في أن تشترك على قدم المساواة في كل الجهود والمفاوضات الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط . هذه هي العناصر الاساسية بحق التي يمكن أن يرسى على أساسها السلم الدائم والشامل .

وعلى الرغم من عدم كفاية الاجراءات التي اتخذها مجلس الامن في الماضي ، مازال المجتمع الدولي يعلق خالص الامل على المجلس الذي يظلع بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين .

ويحدونا الامل في أن تتخلى الدول الكبرى عن مخططاتها الاستراتيجية للمنطقة وتتعاون مع الامين العام في جهوده الدائبة للتوصل الى اتفاق على طرائق عقد المؤتمر . فقد اتضح منذ زمن بعيد أن اشتراك الدولتين العظميين الرئيسيتين النشط ودعمها جوهريان لهذا المؤتمر اذا كانت له أية فرصة للنجاح . ونتوقع منهما ، في ظل الحاجة الملحة لكسر الجمود الحالي ، أن تعملوا معا من خلال المجلس فتضا ، ضمن الاطار العام لمؤتمر السلام الدولي ، عملية تفاوضية أو هيكلية تفاوضيا تقبل به جميع الاطراف المعنية . وعلى حين لا يمكن أن يتوهم أحد بأن هدف مؤتمر السلم يمكن تحقيقه بسهولة ، فان أحداث الاسبوع والايام الاخيرة بيّنت بجلاء أن البديل لن يكون غير الانحدار الحاد نحو حلقة أخرى أكثر تدميرا من العنف والحرب بكل ما يترتب عليها من عواقب وخيمة لا على المنطقة فحسب وإنما على العالم بأسره .

لذلك ليس هناك سوى سبيل واحد هو سبيل الدبلوماسية والمفاوضات الجادة ، سبيل مؤتمر السلم الذي يوفر في المرحلة الراهنة السبيل الواعد الوحيد الى سلم شامل وعادل ودائم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر نائب وزير خارجية اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

نظرا لتأخر الوقت أعتزم رفع الجلسة الآن .

ستعقد الجلسة التالية لمواصلة النظر في هذا البند في الساعة ١٥/٣٠ من عصر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠